

Distr.: General
9 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ٣/٠٠ مساءً

الرئيس: السيد كاريون - مينا. (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة كالدونيا الجديدة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسائل أنغيلا، وبرمودا، وبيتكرين، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن البريطانية،
وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة،
وغوام، ومونتسيرات

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

جزر تركس وكايكوس

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء
على الاستعمار

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ٣/١٥ مساءً.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

مسألة كاليديونيا الجديدة (A/AC.109/2011/16)؛
(A/AC.109/2011/L.12)

٢ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن وفد جزر سليمان قد أبدى رغبته في المشاركة عند نظر اللجنة في البند. ووجه الانتباه إلى ورقة العمل المتعلقة بكاليديونيا الجديدة والتي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2011/16) وإلى مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة (A/AC.109/2011/L.12).

مشروع القرار A/AC.109/2011/L.12

٣ - **السيد دونيفالو (فيجي):** عرض مشروع القرار باسم بلده ونيابة عن بابوا غينيا الجديدة وقال إنه يوجد أحياناً تركيز مبالغ فيه على تحقيق الاستقلال السياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بدون تأكيد كاف على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما والتي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية إنهاء الاستعمار. وذكر أن اللجنة تستطيع أن تقوم بدور أكثر إيجابية في هذا المجال من أجل ضمان التنفيذ الفعال للقرارات التي تتخذ كل سنة لصالح الشعوب التي يتعلق بها الأمر. وأضاف أنه قد توجد بعض الثغرات وبعض الازدواج في عمل مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لدى استعراض ظروف هذه الأقاليم واتخاذ التدابير المناسبة للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى التحديات الناجمة عن الوضع القانوني للأقاليم والنقص المحتمل في المعلومات المتاحة. وأضاف أن هذه المسائل ينبغي ألا تغيب عن البال عند النظر في مسألة كاليديونيا الجديدة.

٤ - وقال إن مجموعة الطليعة الميلانيزية قررت في مؤتمر القمة لقادتها المساعدة في عملية إنهاء الاستعمار في كاليديونيا الجديدة من خلال الرصد والتقييم السنوي لاتفاق نومييا. وذكر أنه على ثقة من أن شعب كاليديونيا الجديدة سيكون قادراً، بدعم من السلطات الفرنسية، على تلقي المساعدة من اللجنة الخاصة ومن مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية من أجل التنفيذ التام لاتفاق نومييا وإعلان القضاء على الاستعمار. وأضاف أن الحوار الذي يستهدف تحسين التعاون بين اللجنة الخاصة والدولة القائمة بالإدارة مسألة بالغة الأهمية. وقال في هذا الصدد إنه ينبغي الثناء على الحكومة الفرنسية لما تقدمه من دعم ومساعدة في هذه العملية حتى الآن.

٥ - ووجه الانتباه إلى ما حدث من تحديثات لنص مشروع القرار وحث اللجنة على أن تعتمد بتوافق الآراء.

٦ - **السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة):** قال إن وفده يرحب بالتطورات الإيجابية في كاليديونيا الجديدة، وخاصة اعتماد حكومتها للقانون المتعلق بالنشيد الوطني وتصميم الشعار وأوراق النقد؛ وما يقدمه المركز الثقافي الميلانيزي من مساهمات في حماية هوية الكاناك؛ والمبادرات التي تستهدف حماية البيئة الطبيعية؛ والموقف المتعاون للدول والأقاليم الأخرى في المنطقة؛ والدعم المستمر الذي تقدمه الدولة القائمة بالإدارة. وأضاف أن القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة لقادة مجموعة الطليعة الميلانيزية في الرصد والتقييم السنوي لاتفاق نومييا سيكون مكملاً لأعمال اللجنة الخاصة في مساعدة شعب كاليديونيا على أن يقر بحرية وضعه السياسي ويواصل تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٧ - وقال إن وفده يلاحظ الأحداث السياسية التي وقعت في كاليديونيا الجديدة خلال الشهور الستة الأخيرة ويرحب بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف بما فيها حكومة الإقليم

التقليدية المشتركة بين شعوب المحيط الهادئ الميلانيزية التي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية قامت مجموعة الطليعة الميلانيزية بزيارة كاليديونيا الجديدة في عام ٢٠١٠ عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

١٠ - وذكر أنه في الوقت الذي يشير فيه مشروع القرار المعروض على اللجنة إلى حدوث تقدم كبير في إطار اتفاق نوميما فإنه يحدد أيضا ما يجب القيام به لضمان قدرة شعب كاليديونيا الجديدة، وخاصة شعب الكانكا، على المحافظة على هوية الإقليم مستقبلا وعلى ضمان استقراره. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تجري تحديثات منتظمة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق نوميما.

١١ - وقال إن وفده يرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا إلى كاليديونيا الجديدة المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية وإعادة تنشيط الحوار بشأن الإقليم من جانب اللجنة الوزارية الدائمة لمنتدى المحيط الهادئ التي تعتبر كاليديونيا الجديدة عضوا مشاركا بها. وأضاف أنه على الرغم مما تحقق من تقدم بالنسبة لبعض أدوات بناء الدولة، بما في ذلك التشيد الوطني وتصميم الشعار وأوراق النقد، فإن ثمة مسائل أخرى ظلت بدون حل مثل مسألة العلم ونقص تمثيل السكان الأصليين في حكومة الإقليم وهياكله الاجتماعية.

١٢ - السيد سانت إيمي (سانت لوسيا): أشار إلى أن المنطقة كلها مشغولة بعملية إنهاء الاستعمار في كاليديونيا الجديدة، وذكر أن هذا الدعم سيكون مسألة حيوية بالنسبة لانتقال الإقليم بنجاح إلى مرحلة الاستقلال إذا ما اختار هذا الطريق. وأثنى على كاليديونيا الجديدة وعلى الدولة القائمة بالإدارة لضمان اتخاذ جميع الخطوات وفقا لرغبات الشعب التي أعرب عنها والذي سيتمتع في النهاية بحق تقرير المصير. وأضاف أنه مما يبعث على التفاؤل أيضا أن كاليديونيا

وجبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني والدولة القائمة بالإدارة في التصدي للحساسيات من خلال التشاور والحوار. وذكر أنه يشجع بقوة جميع الأطراف على المحافظة على هذا الزخم. على أنه كرر دعوته إلى التركيز بشكل أقوى على التدريب على المهارات في المجالات المهنية والتقنية والإدارية بالإضافة إلى التدريب القانوني وبناء القدرات ونقل المهارات والتشديد على التنمية في جميع قطاعات ومناطق الإقليم. وقال في هذا الصدد إنه يشجع الجهود المعززة التي تبذلها جميع الأطراف لاستكشاف واستخدام المساعدة والخبرة المتاحة لدى وكالات الأمم المتحدة في تنمية قدرات شعب الكانكا والتصدي للقيود الأخرى. وحث اللجنة على إقامة اتصالات مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الصدد وإثارة المسألة في الدورة التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١١.

٨ - وقال إن وفده يرحب بالدعم والتعاون اللذين تقدمهما الدولة القائمة بالإدارة في المساعدة على ضمان نجاح زيارة المقرر الخاص المعني بحقوق السكان الأصليين لكاليديونيا الجديدة في شباط/فبراير ٢٠١١. كما أثنى على الدولة القائمة بالإدارة للتدابير الإيجابية التي اتخذت بالتعاون مع جميع قطاعات السكان من أجل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم. وطالب اللجنة، أخيرا، باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٩ - السيد بيك (المراقب عن جزر سليمان): قال إن وفده ينضم إلى بياني ممثلي فيجي وبابوا غينيا الجديدة. وذكر أن بلدان ميلانيزيا الأربعة بالأمم المتحدة مكلفة من قادتها بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن تدار الترتيبات الحالية في كاليديونيا الجديدة بما يحقق مصالح شعبها ومصالح السلم والأمن الدوليين على أفضل وجه، وأنها مهتمة اهتماما شديدا بالمسألة ولها علاقة مؤسسية بجبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني. وأضاف أنه اعترافا بالتاريخ والثقافة والقيم

الموقعين على اتفاق نومييا في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أظهرت أهمية احترام الجدول الحالي لنقل السلطات، بما في ذلك نقلها في مجالات التعليم والتدريب؛ وإجراء تقييم سياسي لاتفاق نومييا؛ والنظر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية للبلد؛ وإجراء مناقشات بشأن مستقبله من أجل الإعداد للاستفتاء الذي سيجرى بشأن تقرير المصير، بما في ذلك الصياغة المحددة للسؤال الذي سي طرح في الاستفتاء. وأضاف أنه على الرغم من تأخير التقدم نتيجة للاختلاف بين الأحزاب المعارضة للاستقلال، وهو ما أدى إلى زعزعة استقرار حكومة كاناكي/كاليدونيا الجديدة وأحدث أزمة استمرت أربعة شهور، فإن الحل قد تم العثور عليه الآن وتم مؤخرا تشكيل حكومة رابعة.

١٧ - وذكر أن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ترحب بأية زيارات منتظمة إلى كاناكي/كاليدونيا الجديدة تقوم بها الهيئات التي ترخص لها الأمم المتحدة لمراقبة وتقييم السياسات العامة التي يجري تنفيذها. وذكر أن الجبهة تشير في هذا الصدد إلى أن مجموعة الطليعة الميلانيزية قد زارت البلد للمرة الأولى في عام ٢٠١٠ من أجل تقييم العملية السياسية الجارية. وقال إن الجبهة تأمل أيضا في أن تستطيع كاناكي/كاليدونيا الجديدة أن تصبح عضوا كامل العضوية في منتدى جزر المحيط الهادئ.

١٨ - وقال إن كاناكي/كاليدونيا الجديدة تعاني بسبب وضعها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي من نقص في المهنيين المؤهلين تأهيلا مناسباً لممارسة السلطات التي تنتقل إليها من الدولة القائمة بالإدارة ممارسة فعالة. وضرب مثلا فقال إنه لا يوجد بالإقليم سوى طبييين اثنين ولا يوجد به قضاة أو محامون. وأضاف أن الجبهة لهذا ترحب بمزيد من الوضوح فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الشعوب الخاضعة للاستعمار في مجالات التنمية الاجتماعية والحكم والتعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية وإدارة البيئة

الجديدة تقوم بعملية بناء الدولة قبل حصولها على الاستقلال لأن من شأن ذلك أن يساعد في ضمان الاستقرار مستقبلا. وقال إن الصعوبات المتعلقة بمسألة العلم وغيرها من المسائل الأخرى هي مجرد آلام النمو.

١٣ - وقال إنه سيكون من علامات التقدم حقا أن تستطيع الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تسير على طريق إنهاء الاستعمار خلال العقد التالي.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٤ - الرئيس: قال إنه سيرا على ما جرى عليه العمل في اللجنة ستم دعوة مقدمي الالتماسات إلى اتخاذ مقاعدهم إلى مائدة مقدمي الالتماسات على أن ينسحبوا بعد إلقاء بياناتهم.

١٥ - السيد توتوغورو (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن نقل سلطات السيادة إلى شعب كاناكي/كاليدونيا الجديدة يمكن، وفقا لاتفاق نومييا، أن يتم في عام ٢٠١٤. وذكر أنه على الرغم من أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في العام الماضي بشأن النشيد الوطني وتصميم الشعار وأوراق النقد فإنه من الأصعب تسوية مسألة العلم. على أنه أضاف أن رئيس وزراء فرنسا قام برفع علم الجبهة رمزيا إلى جوار العلم الفرنسي على مقر ممثل الدولة الفرنسية في كاناكي/كاليدونيا الجديدة وطلب رفع العلمين على جميع الأبنية العامة.

١٦ - وقال إنه ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تنفذ التدابير الداعمة بدون تأخير لتمكين شعب كاناكي/كاليدونيا الجديدة من ممارسة السلطات التي نقلت أو ستنقل إليه بطريقة فعالة ومستدامة. وذكر أن الآليات الخاصة بتدريب قادة البلد مستقبلا في مجالات التعليم والأمن والاقتصاد لم يتم حتى الآن تنفيذها دائما بطريقة فعالة. على أنه أضاف أن المناقشات التي أجريت في اجتماع لجنة

- ٢٢ - وقد تقرر ذلك.
- ٢٣ - **الرئيس:** وقال إنه جريا على ما هو متبع في اللجنة سيدعى مقدمو الالتماسات إلى اتخاذ مقاعدتهم إلى مائدة مقدمي الالتماسات ثم ينسحبون بعد تقديم بياناتهم.
- ٢٤ - **السيد غيبس (مندی تركس وكايكوس):** قال إن إخفاق الدولة القائمة بالإدارة، وهي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في النهوض بمسؤولياتها في جزر تركس وكايكوس مسألة تبعث على القلق الشديد. وذكر أن ما تشدد إليه الحاجة في تركس وكايكوس هو زيادة الرصد الفعال من جانب الأمم المتحدة بالإضافة إلى إجراء تحسين كبير في أداء الدولة القائمة بالإدارة والتوسع في بناء القدرات.
- ٢٥ - وقال إنه منذ الزيارة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى جزر تركس وكايكوس في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ حدث تدهور ملحوظ في الحالة. وأعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة في إيضاح بعثة خاصة أخرى إلى الجزر في المستقبل القريب جدا. وأضاف أن الدولة القائمة بالإدارة مصممة فيما يبدو على إرباك الأمور وإخفاء فشلها فيما يتعلق بالمراقبة وتحمل المسؤولية عن سداد الحكم في الوقت الذي ركزت فيه على التحقيقات مع الأعضاء المنتخبين محليا في برلمان تركس وكايكوس.
- ٢٦ - وقال إن ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2011/10) أفادت بأن الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة قد واجه بعض التأخيرات التي كانت تعود جزئيا إلى نقص الخبرة المحلية. وأضاف أنه توجد في الواقع خبرة محلية كافية للمساعدة في التحقيقات ولكن قائد الفريق ذكر أن المهنيين المحليين لن يشتركوا في الأمر. وذكر أن الفريق لم يبدأ في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي من أعضاء البرلمان السابقين. وأضاف أن هذا إخفاق في العدالة بالنسبة
- والاستجابة للكوارث الطبيعية. وقال إن الجبهة تطلب بوجه خاص إلى الأمم المتحدة أن تزودها بمنح للتدريب الخاص للدبلوماسيين وكبار الموظفين التنفيذيين. وأضاف أنها تكرر أيضا طلبها بتقديم المساعدة في شكل خبرة قانونية لإعادة تحديد الأسس التي يقوم عليها مشروع دستور كاناكي الذي وضع في عام ١٩٨٧.
- ١٩ - وقال، أخيرا، إنه يطالب اللجنة الخاصة بأن تواصل إعطاء الأمل لجميع الشعوب الخاضعة للاستعمار والتي لم تشملها بعد قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وخاصة شعب بابوا الغربية في ميلانيزيا وشعب الماهوي فيما يعرف باسم بولينيزيا الفرنسية حيث توجد أغليات سياسية مؤيدة للإدراج في تلك القائمة.
- ٢٠ - وقد تم إقرار مشروع القرار A/AC.109/2011/L.12.
- مسائل أنغولا، وبرمودا، وبيتكرين، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات** (A/AC.109/2011/2, A/AC.109/2011/4, A/AC.109/2011/5, A/AC.109/2011/6, A/AC.109/2011/7, A/AC.109/2011/8, A/AC.109/2011/9, A/AC.109/2011/10, A/AC.109/2011/11, A/AC.109/2011/12 and A/AC.109/2011/15; (A/AC.109/2011/L.8)
- الاستماع إلى مقدمي الالتماسات
- جزر تركس وكايكوس
- ٢١ - **الرئيس:** أشار إلى أن اللجنة سبق لها أن قررت في جلستها الثالثة الاستجابة لطلب الاستماع الوارد في المذكرة رقم ١١/٠٥، ووجه الاهتمام إلى طلبات الاستماع الأخرى الواردة في الإضافة ١ لتلك الوثيقة. وقال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

انقطاع الكهرباء مؤخرا عن بعض المباني العامة بسبب تأخرها في دفع فواتيرها. وقال إن المواطنين المغتربين من أبناء تركس وكايكوس محرومون من حقوقهم الانتخابية نتيجة لشروط الإقامة القاسية على حين أن مواطني الدولة القائمة بالإدارة يسمح لهم بالتصويت غيايبا.

٣٠ - وقال إن مستشار الإصلاح الدستوري والانتخابي قد أجرى مشاورات عامة ولكنها كانت وجيزة ولم تتضمن توصياته المساهمات التي تقدم بها الشعب. وذكر أن الدستور الذي سيوضع بناء على ذلك لن يعكس طموحات الشعب ورغباته.

٣١ - وذكر أنه ينبغي للجنة أن تطلب من الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم تفسيرا أفضل لانتهاكها لحقوق الإنسان وحرمانها لشعب جزر تركس وكايكوس من الديمقراطية البرلمانية وتأخيرها لتقدم الجزر نحو تقرير المصير. وأضاف أنه ينبغي أن يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم جدولا زمنيا محددًا يتضمن معايير حقيقية لتحقيق المعالم التي حددها وزيرها المختص بأقاليم ما وراء البحار. وذكر، أخيرا، أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ فريقا للرصد يتولى الإشراف والمساءلة بالنسبة للدولة القائمة بالإدارة.

٣٢ - السيد روبرتس (متمدى تركس وكايكوس): قال إنه في عام ٢٠٠٩ اكتشفت لجنة تحقيق دعا إليها التاج احتمال وجود فساد على نطاق واسع في إدارة تركس وكايكوس. وأضاف أن بعض المسؤولين البريطانيين الرئيسيين الذين يتولون الإشراف على حكومة لإقليم، ومنهم الحاكم والنائب العام، لم يتعرضوا للتحقيق. وأضاف أن بريطانيا ألغت دستور تركس وكايكوس وأسقطت الحكومة القائمة وأجرت تحقيقاتها الخاصة ولكنها سمحت للحاكم والنائب العام السابقين بمغادرة الإقليم في هدوء ولم يسمع عنهما شيء منذ ذلك الحين.

للمتهمين المحتملين المفترضين الذين كانوا يعيشون في ظل سحابة من الشكوك وبالنسبة لشعب الجزر، لأن هذا القعود عن العمل يؤخر العودة إلى حكومة منتخبة.

٢٧ - وقال إن الدولة القائمة بالإدارة وقفت موقفا مؤداه أن تعليق الهيئة التشريعية كان أمرا ضروريا لتحقيق سلامة الحكم. وأضاف أنه لم تتخذ أيضا إجراءات في حالات سوء التصرف من جانب أعضاء البرلمان البريطاني التي وقعت منها خمس حالات على الأقل خلال العام الماضي. على أنه أضاف أنه نتيجة للارتباك فيما يتعلق بعدد قليل من البرلمانيين في تركس وكايكوس تم إقامة ديكتاتورية مؤقتة يشرف عليها موظفون مدنيون بريطانيون.

٢٨ - وقال إنه لا توجد عدالة في تطبيق الإجراءات القضائية والإدارية ضد المسؤولين المنتخبين محليا على عكس ما يحدث بالنسبة للمنتخبين من قبل الدولة القائمة بالإدارة. وقال إن آخر الحكام قد فشل فشلا ذريعا في مجالات سداد الحكم والرقابة ولكنه لم يخضع لأي تحقيق. وقال إنه ينبغي التحقيق في إخفاقات الموظفين المسؤولين بوزارة الخارجية والكمونلث كما ينبغي التحقيق مع الحاكم والنائب العام الأخيرين.

٢٩ - وقال إنه على خلاف ما تدعيه الدولة القائمة بالإدارة فإن الحكم المباشر الذي طبق مؤخرا لم يؤد إلى سداد الحكم. وذكر أن مواطني تركس وكايكوس لا سبيل أمامهم للانتصاف من الإدارة المؤقتة. وقال إن المدخلات والاستفسارات التي وردت من المحفل الاستشاري الذي يمثل الشعب قد تم تجاهلها بالنسبة لأمر لها أهميتها الوطنية كما أن ثمة انعداما للشفافية وللمساءلة في الترتيبات المؤقتة. وأضاف أنه لا توجد محاولات ملحوظة لبناء قدرات الخدمة المدنية. وقال إن الإدارة المالية ما زالت تحيط بها الشكوك وربما كانت أسوأ مما كانت عليه من قبل كما يتبين من

بشكل جدي في وضع كل إقليم. وقال إن مسألة أنغيلا تختلف عن مسألة جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وأن غوام لا تشبه مونتسيرات. وأضاف أن اللجنة تسيء إلى الشعوب التي يتعلق بها الأمر وأنه لا توجد لدى هذه الشعوب رغبة كبيرة في المشاركة في بعض الحلقات الدراسية الإقليمية التي تنظمها اللجنة لأن هذه الشعوب لا ترى أنها تتصدى لمصالحها المحددة. وأضاف أن وفده وسيؤيد مشروع القرار ولكن ينبغي للجنة مستقبلاً أن تنظر في التوصل إلى سبل أفضل للتعامل مع الأقاليم التي يتعلق بها الأمر.

٣٦ - وقد تم إقرار مشروع القرار A/AC.109/2011/L.8.

٣٧ - السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة): قال إن وفده لم يشأ أن يعترض سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بالنسبة لمشروع القرار ولكنه يعتقد أن المسائل التي أثارها وفد سانت لوسيا تستحق الاعتبار.

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار
(A/AC.109/2011/CRP.1)

٣٨ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن مشروع تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (A/AC.109/2011/CRP.1).

٣٩ - السيد كوسينييو (شيلي): تكلم بوصفه رئيساً لفريق الصياغة الذي أعد مشروع التقرير فقال إن هذا التقرير تضمن آراء جميع من شاركوا في الحلقة الدراسية ويعد تعبيراً دقيقاً عما تم من مداولات.

٤٠ - السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن امتنانه لشعب وحكومة سانت فنسنت وجرينادين لاستضافة الحلقة الدراسية وقال إنه ينبغي للجنة أن تفكر جدياً في المقترحات الهامة المتعلقة بالعقد الدولي الثالث والواردة في التقرير.

٣٣ - وذكر أن الموقف تدهور تدهوراً شديداً منذ ذلك الوقت حيث تمت حالات فصل من العمل واسعة وفرضت ضرائب غير مسبوقه وتم إغلاق أبواب ظلت لفترات طويلة مصادر للدخل. وأضاف أن الحكومة المؤقتة تتخذ قراراتها فيما يبدو على أساس المحسوبة وتعارض المصالح. وقال إنها لم تبذل في الواقع أي جهد للاستفادة من المجموعة الكبيرة من المهنيين الأكفاء الذين ولدوا في تركس وكايكوس ولكنهم يعملون بالخارج واحتفظت في الخدمة المدنية بأفراد عرفوا بالفساد. وأضاف أن أكثر ما صدم المشاعر هو ما قامت به الحكومة البريطانية مؤخراً من دعوة وفد اختارته هي من أبناء تركس وكايكوس إلى لندن لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع جديد للدستور. وقال إن أياً من أعضاء الوفد لم يتعامل في أي وقت مع المواطنين لمعرفة المسائل الدستورية التي تشغلهم.

٣٤ - وقال إن الوضع في تركس وكايكوس وضع خطير. وذكر أنه بعد غياب طويل قامت السلطة الاستعمارية التي تتولى الإشراف بالتواجد من جديد. على أنه وأضاف أنه لا يوجد من يشرف على المشرفين. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تسمح لهيئة مثل منتدى تركس وكايكوس بالقيام بدور المشرف تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل حصر المسائل التي تشغل سكان الجزر وتقديمها إلى اللجنة لاستعراضها. وقال إن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتجنب الشطط والاستغلال من جانب الدولة المستعمرة.

مشروع القرار A/AC.109/2011/L.8

٣٥ - السيد سانت إيمي (سانت لوسيا): أشار إلى القرارات التي اتخذت مؤخراً والتي نصت على أنه ينبغي النظر في مسائل تقرير المصير والاستقلال على أساس كل حالة على حدة. وذكر أن جميع ١٠ أقاليم أو أكثر معا في قرار واحد يتعارض مع هذا المبدأ ويجعل من المستحيل النظر

٤١ - السيد سانت إيمي (سانت لوسيا): قال إنه يتفق مع ممثل بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بأهمية التفكير في المقترحات المختلفة التي قدمت قبل الحلقة الدراسية وأثناءها من أجل النظر في الكيفية التي تستطيع بها اللجنة أن تحدث أثراً وأن تحقق التقدم الحقيقي في تنفيذ ولايتها خلال العقد القادم.

٤٢ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار وإرفاقه بتقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

٤٣ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ٤/٥٠ مساءً.